

مديونية حرجة على نطاق واسع. ومن شأن وقف إمدادات الغاز من روسيا أن يضعف الناتج في أوروبا. وقد يواجه النمو مزيداً من العوائق حال تفشي جائحة كوفيد-١٩ مجدداً أو ظهور مخاوف صحية عالمية جديدة. وتفاقم أزمة قطاع العقارات في الصين يمكن أن يؤدي إلى انتشار تداعياتها إلى القطاع المصرفي المحلي مما يؤثر تأثيراً شديداً الوطأة على نمو البلاد، مع ما لذلك من آثار سلبية عابرة للحدود. ومن شأن التشرذم الجغرافي-السياسي أن يعوق التجارة والتدفقات الرأسمالية، ويضع مزيداً من العراقيل أمام التعاون بشأن سياسة المناخ. ويميل ميزان المخاطر نحو التطورات السلبية بقوة، فهناك احتمالية نسبتها حوالي ٢٥٪ بأن يشهد النمو العالمي هبوطاً لعام قادم إلى أقل من ٢,٠٪ — أي في المئتين العاشر من نتائج النمو العالمي منذ عام ١٩٧٠.

إن درء هذه المخاطر يبدأ بمواصلة السياسة النقدية العمل على استعادة استقرار الأسعار. وكما يبين الفصل ٢، يشكل التشديد النقدي القوي في البداية أهمية بالغة لتجنب انفلات التضخم عن الركيزة المستهدفة بسبب استناد توقعات الأسر والشركات بشأن الأجور والأسعار إلى تجربتها مع التضخم مؤخراً. وتتمثل أولوية سياسة المالية العامة في حماية الفئات الضعيفة بتقديم دعم موجه للمستحقين في الأجل القريب لتخفيف العبء من أزمة غلاء المعيشة التي انعكست آثارها في مختلف أنحاء العالم. ولكن ينبغي أن يظل موقفها متشدداً ككل إلى درجة تكفي لإبقاء السياسة النقدية على المسار نحو تحقيق الهدف. ولا بد من تحسين أطر تسوية الديون بشكل ملموس لمعالجة حالة المديونية الحكومية الحرجة المتزايدة بسبب انخفاض النمو وارتفاع تكاليف الاقتراض. وفي ظل تضيق الأوضاع المالية، ينبغي الاستمرار في انتهاج سياسات السلامة الاحترازية الكلية للحماية من المخاطر النظامية. ويمكن تخفيف النقص في الإمدادات من خلال الإصلاحات الهيكلية المكثفة الرامية إلى تحسين الإنتاجية والقدرات الاقتصادية، ومن ثم دعم السياسة النقدية في مكافحتها للتضخم. وتحقق السياسات الرامية إلى تسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء مردوداً طويلاً المدى على أمن إمدادات الطاقة وتكاليف تغيير المناخ المستمر. وكما يبين الفصل ٣، فإن اتخاذ التدابير الصحيحة بالتدرج على مدى السنوات الثماني القادمة سيبقي التكاليف الاقتصادية الكلية في حدود يمكن تحملها. وأخيراً، فإن نجاح التعاون متعدد الأطراف سيحول دون التشرذم الذي يمكن أن يعكس مسار مكاسب الرفاهية الاقتصادية التي تحققت على مدى ثلاثين عاماً من التكامل الاقتصادي.

يواجه الاقتصاد العالمي حالياً عدداً من التحديات المثيرة للاضطراب. وتنبؤ الأفاق بأعباء ثقيلة من جراء ارتفاع التضخم إلى مستوى لم يشهده على مدى عدة عقود، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، وجائحة كوفيد-١٩ التي لا تزال مستمرة. وتسهم عودة السياسات النقدية وسياسات المالية العامة إلى الأوضاع العادية بعد الدعم غير المسبوق الذي قدمته أثناء الجائحة في تخفيف الطلب بينما يهدف صناع السياسات إلى تخفيض التضخم وإعادته إلى مستواه المستهدف. ولكن هناك نسبة متزايدة من الاقتصادات التي تشهد إما تباطؤاً في النمو أو انكماشاً مباشراً. وتعتمد صحة الاقتصاد العالمي المستقبلية اعتماداً حاسماً على المعايير الناجحة للسياسة النقدية، ومسار الحرب في أوكرانيا، واحتمال حدوث مزيد من الانقطاعات المرتبطة بالجائحة على جانب العرض، كأن يحدث ذلك في الصين على سبيل المثال.

وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٦,٠٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٢ ثم ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٣. ويمثل ذلك أضعف أنماط النمو منذ عام ٢٠٠١ باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحادة من جائحة كوفيد-١٩، ويرجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات: انكماش إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة في النصف الأول من ٢٠٢٢، وانكماش شهادته منطقة اليورو في النصف الثاني من ٢٠٢٢، وطول أمد تفشي جائحة كوفيد-١٩ وإجراءات الإغلاق العام في الصين إلى جانب تزايد الأزمة في قطاع العقارات. وحوالي ثلث اقتصاد العالم معرض لأن يشهد ربعي سنة متتاليين من النمو السلبي. وتشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من ٤,٧٪ في ٢٠٢١ إلى ٨,٨٪ في ٢٠٢٢ لكنه سيتراجع إلى ٦,٥٪ في ٢٠٢٣ وإلى ٤,١٪ في ٢٠٢٤. وكان الارتفاع المفاجئ في التضخم أكثر انتشاراً في الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة درجات التباين على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ولا تزال المخاطر التي تحيط بالأفاق كبيرة بصورة استثنائية ومائلة نحو التطورات السلبية. فقد يجانب السياسة النقدية الصواب في حساب الموقف الصحيح لتخفيض التضخم. ومن الممكن أن يستمر تباعد مسارات السياسات في الاقتصادات الكبرى، فيؤدي إلى استمرار الارتفاع في سعر الدولار الأمريكي ومزيد من التوترات عبر الحدود. وقد يؤدي حدوث مزيد من صدمات أسعار الطاقة والغذاء إلى استمرار التضخم لمدة طول. ومن الممكن أن يتسبب تشديد أوضاع التمويل العالمي في دخول الأسواق الصاعدة في مرحلة